التعقبات العلمية

على نشرة الأستاذ الدكتور بشار عواد معروف ورفقائه
لكتاب كشف الظنون لحاجي خلي
(من البداية حتى صحيفة 203 / الجزء الأول)

د. عمر عيسى عمران

شبكة الألوكة
www.alukah.net

التعقباتُ العلميّة

على نشرة الأستاذ الدكتور بشار عواد معروف ورفقائه
لكتاب كشف الظنون لحاجي خليفة

- مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، الطبعة الأولى،

١٤٤٣هـ- ٢٠٢١م

الحلقة الأولى

(من البداية حتى صحيفة ٢٠٣ / الجزء الأول)

د عمر عيسى عمران

كلية العلوم الإسلامية- الجامعة العراقية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصّلاةُ والسّلامُ على خيرِ خلقِ الله أجمعين سيِّدِنا وحبيبِنا وشفيعِنا المُختار الأمين وعلى الآل والصحب أجمعين؛ وبعد:

فهذه تعقباتٌ على نشرة د. بشار عواد معروف وفريق التحقيق لكتاب كشف الظنون، لحاجي خليفة، وهي بالأحرى مآخذُ علميَّةٌ لا يمكن بحال أنْ نتصور أستاذنا العلامة الدكتور بشار عواد معروف ورفقاءه قد وقعوا فيها؛ لأنَّها من غير المعقول أنْ تقع لطالب مبتدئٍ فضلا عن عالم نحرير، ومحقّقٍ مُدقّقٍ، ولعلَّنَا نلتمس لأستاذنا وفريقه العذر في ذلك، أنَّه ربّما كان أو كانوا مُحدَّدِين بوقت لم يُسمح له أو لهم بتجاوزه، وهو أوَّلا وأخيرًا عملٌ إنسانيٌّ، والإنسان ما سُمي إنسانًا إلا لكونه ينسى ويغلط.

وأقول من يعرف أستاذنا العلامة الدكتور بشار عواد معروف جيّدًا سيقف على مبلغ حرصه على تسويق نتاجاته العلمية، وسيعرف أنه بإزاء نمطٍ فريدٍ من المحققين من ذوي العقليّة التِّجارية، ممَّنْ يعرفون من أين تؤكل الكتف!، ولا عيب في ذلك؛ بل هو أمرٌ مطلوبٌ ومهمٌّ لمن يريد أن يرى ثمرة نتاجه معنويًّا وماديًّا؛ فهو محققٌ يتاجر، لا تاجرٌ يحقق، وفرق بين الأمرين، وشتَّانَ بين الاثنين، ولا شك أنَّ الثَّاني هو المذموم، وحتى لا

يتحول الأول إلى الثاني نستدرك عليه بالملحوظات، ونتعقبه في الأحكام، ونرشده إلى مواطن الخلل في عمله، ونحاوره في ما ذهب إليه وقرَّرَه أداء لأمانة العلم والقيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ومن هنا لا ينبغي أن نعجب حين نرى د. بشار أو أيَّ محقق ينتقد النتاج العلمي الذي يروم تحقيقه سواء من صنَّف ذلك النتاج، أو من حقَّقَه قبله، لأنَّه كما قلنا يريد اعطاء تصور بأن تحقيقه الذي سينشره ونتاجه الذي سيظهره هو وحده الذي سيصحح الأخطاء ويزيل الإشكال والإلباس الذي وقع فيه غيره من الناس؛ بل الذي وقع فيه مصنف النتاج العلمي نفسه الذي يروم تحقيقه.

والأمثلة على ذلك أكثر من أن تُحصر، وبمكنة أيِّ أحدٍ الرجوع لأيِّ نتاج للعلامة الدكتور بشار حفظه الله ورعاه، وسيقف عندها على صنيعه في تخصيص مادة علمية في نقد مُحقِّقٍ سابق، أو مصنِّفٍ لم يُحقَّقْ تراثُه من قبل، وكما تقدَّم لا مشكلة في ذلك ما دمنا لم نغادر سياق الاستدراك العلمي، ونقع فريسة "الأنا" والانتصار للذات؛ لأنَّ البحث سيتحول حينها إلى نتاج تجاري محض ولا غرض له سوى الانتفاع المادي بعيدا عن روح العلم وقدسية المعرفة الدينية.

ما حصل بالفعل ورأيناه واقعًا ملموسًا في صنيع أستاذنا العلامة الدكتور بشار ورفقائه في تحقيقات عدة من تشنيع على المحققين قبله، والوقوف في عملهم عند صغار الخطأ قبل كباره، ومن ثم تضخيمه، واشعار القارئ بضعف عملهم فيه، وانتهاء إلى دعوة مبطنة بضرورة ترك نتاج المحققين قبله، والتبشير بنتاجه الذي سيطرح في الأسواق، أمر واقع وحقيقي كما تقدم ويطول المقام بذكره وسرده في هذا الموضع، وهذا- كما قلنا- ليس انتقاصًا من مقام أستاذنا العلامة الدكتور بشار؛ لكنَّها طريقتُهُ في التَّصنيف والتحقيق التي يراها مناسبة لتسويق نتاجه العلمي، ونخالفه فيها.

ورحم الله ابن قتيبة حين يقول: من طلب عيبًا وجده، ومن أراد إعناتًا قدرَ عليه إذا كان متحامِلًا متحيّنًا غيرَ طالبٍ للحقِّ والإنْصاف.

وهذه الخِصَالُ عينُهَا وجدناها في تعاطي د. بشار عواد ومعاونيه مع كتاب كشف الظنون، فهو حين لم يجد الكتاب محقَّقًا تحقيقًا علميًّا وجَّه سهامَ نقدِهِ للمصنِّف نفسِه؛ فشنَّع عليه تشنيعًا عجيبًا، وقام بتخطئته في مواضعَ كثيرةٍ، ثم أفرَدَ مجلدًا كبيرًا في نقده سنأتي على بيان الخلل الواضح في بعض مواضعِهِ لاحقًا.

وأحيانا لا يكتفي بالتشنيع على حاجي خليفة؛ بل يشنع على مَنْ جعله مصدرًا له في تصنيفه كما في تشنيعه على صاحب معجم المؤلفين؛ فيقول: (ومنه مثلًا متابعة الاستاذ عمر رضا كحالة للمؤلف- أي حاجي خليفة- في كثير من أخطائه حتى صار كتابُه ضحكة كما تقدم في كثير من تعليقاتنا على كثير من المواضع التي تابعه فيها على الخطأ) كشف الظنون: ج٨/ص٥.

فإذا كان كتاب عمر رضا كحالة المتابع لحاجي خليفة في أخطائه ضحكة؛ فإذن كشف الظنون - بحسب فريق التحقيق المحترم – كذلك وزيادة، ولن يستقيم هذا التصنيف إلا باقتناء نشرة أستاذنا العلامة الدكتور بشار عواد معروف وفريق تحقيقه المحترم.

ومن هنا لم يتورع فريق التحقيق في أن يقول عن حاجي خليفة: (فالمؤلف كما هو معروف ضعيف في هذه اللغة- يعني العربية- يخطئ فيها بما لا يخطئ به المبتدؤون من نحو رفع المجرور مثل قوله: " لتلميذه أبو سعيد"، و" للشيخ منتجب الدين أبو الفتوح".. وكذلك الخطأ في التذكير والتأنيث، فهو كثيرا ما يؤنث ما حقه التذكير ويذكر ما حقه التأنيث، وهو واضح في مئات المواضع أيضا بخطه..).

أقول: بالله عليكم! أهكذا يُخاطَب الإمام الموسوعي حاجي خليفة بهذا المنطق، وأنه يخطئ بما لا يخطئ فيه المبتدؤون، من رفع المجرور وفي التذكير والتأنيث، إنا لله وإنا إليه راجعون!

وهكذا يستمر فريق التحقيق في هذه اللغة الاستعلائية وحملة التجاوز غير الصحيِّ ولا الصحيح على هذه الشخصيَّة الكبيرة رحمه الله تعالى، وسيتضح أن كثيرًا من أحكام الفريق التحقيقي بالتخطئة لحاجي خليفة هي الخاطئة والمجانبة للصواب، وأنَّ الصحيح كان إلى جانب المُصنِّف حاجي خليفة لا إلى جانب فريق التحقيق الذين أساؤوا إيّما إساءة لهذا العالم الموسوعي رحمه الله تعالى وكتابه المهم كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون؛ بل اساؤوا إلى أنفسهم حين عرّضوها لمواضع التهم ومزالق الفهم.

ومِمَّا قالوه عن حاجي خليفة: (إنَّ الرجل- حاجي خليفة- مع طموحه الشديد وفكره النيّر الذي قاده إلى تأليف هذا الكتاب، فإنَّ ثقافته التراثية ضعيفة، فإنَّه لم يكن من الموسوعيين الذين سبروا أسماء العلماء وسيرهم وتواريخهم والمؤلفات التي كتبت فيها، لذلك وقع في اخطاء كثيرة لا سيما في أسماء العلماء...) ١/٣٣.

أقول: سبحان الله كتاب حفل بجياد المعلومات التي لم يُسبق لمثلها، أو يُنسج على منوالها بصورة تكاد تعجب من صنيعه الذي يعسُرُ إنجازُهُ على مؤسسات علمية مرموقة في هذا العصر الحديث إلا بشقِّ الأنفس، ومع ذلك لم يكن هذا كافيًا عند فضيلة الأستاذ الدكتور بشار وفريقه في أن يسبغوا عليه الصفة الموسوعية، وكأنَّه يجب علي الموسوعي ألا يُخطئ مع أنَّ الموسوعية مظنَّة الخطأ والتصحيف والتحريف.

ورحم الله تعالى العلامة الملوي حين رأى اعتراض القليوبي على شيخ الإسلام زكريا الانصاري في الفرق بين النوع والحد، وأنه بالإجمال والتفصيل، فنبَّه الملوي على غلط اعتراض القليوبي، ثم قال ما نصُّهُ: (وبالجملة: فينبغي للإنسان أن يعرف مع من يتكلم؛ فهذا شيخ الإسلام وعلم الأعلام من الأئمة المحققين الراسخين في كل فن من الفنون). حاشية المطلع شرح إيساغوجي.

نعم " ينبغي للإنسان أن يعرف مع من يتكلم"، كم هي قاعدة عظيمة يجب أن نستوحيها في تعاطينا مع الكبار من الأئمة، أيعقل أن نُخطّئ علمًا كبيرًا مثل حاجي خليفة، ومصنفاته حافلة بشتى أنواع العلوم والمعارف مع اتقان الألسنة الثلاثة بمثل ما خطأه د. بشار عواد ومعاونوه، صدقا إنه لأمر عجاب!

أمَّا الانتقادات الحقَّة التي يمكن أن تُوجَّه لعمل حاجي خليفة والتعقبات عليه؛ فهذا لا يَعيبُه ولا يُنقص من قيمته؛ بل هذه هي السّنة الجارية في التعقبات والاستدراكات منذ القدم، لكن بشرط عدم تسفيه المصنِّفِ، أو تصغير شأنه واحتقار مصنَّفِهِ وازدرائه بالصورة التي تجعله على هيئة مَنْ تغيب عنه أوضح الواضحات التي لا تغيب عن أذهان المبتدئين كما في بعض تعليقات فريق التحقيق تجاه حاجي خليفة.

وكما قلنا أنَّنا سنقف على أن كثيرًا من الأخطاء المزعومة التي قام فريق التحقيق بتضخيمها في كثير من الأحيان - إن لم يكن في جلِّها - الحقُّ فيها مع العلامة حاجي خليفة رحمه الله تعالى لا مع فريق التحقيق الأفذاذ.

وسنشير إلى ضعف الفريق التحقيقي في ضبط الألفاظ والمصطلحات، وبخاصة في تحقيق المادة اللغوية والكلامية والفلسفية فضلا عن غيرها، الأمرُ الذي جعل فريق التحقيق يُحجم عن تشكيل كثير من تلك المصطلحات لخفاء المراد منها عندهم وخفاء سياق العبارة لحاجي خليفة الذي كان عالما بمنابت القصيص رحمه الله تعالى، وهو متمكن من مادته وعالم بها نتيجة الظروف التي عاشها وما توافر له من مميزات تجعله منها كحاقن الإهالة؛ فهو النقاب الكاشف عن النقاب، وهذا لا يعني أنه وقع في الخطأ؛ بل

يمكن الإشارة إلى أن تميز عمل فريق التحقيق بالدرجة الأساس هو في ضبط الأعلام بصورة لا تكاد تجدها في غير هذا الموضع.

وفي هذا السياق نشير إلى أن منهج فريق التحقيق اشتمل على خلل كبير؛ إذ درجوا على تخطئة حاجي خليفة لأدنى مخالفة له من غيره، فيقولون: "هكذا قال-حاجي خليفة-، وهو خطأٌ صوابُهُ كذا، فقد ذكر فلان أنّهُ كذا؛ فصيَّرُوا غيرَهُ حاكمًا عليه مع عدم إيضاح سبب ركونهم إلى ذلك الغير، أو ترجيحهم لذلك الغيرِ عليهِ، وما عليه حاجي خليفة هو الصواب، إلى غير ذلك ممَّا سيقف القارئ عليه كثيرًا في اثناء مطالعته لهذا السفر؛ إذ لم يحرروا الأقوال ولم يناقشوها أو يذكروا وجوه الترجيح؛ بل أحكامهم في الغالب كانت تأتي عفو الخاطر.

ومن هنا ستأتي هذه الحلقة ضمن سلسلة حلقات تربو على العشرين حلقة لأوقف القارئ على ما أسميه أخطاء علمية ومجازفات تحقيقية غير رصينة في التعاطي مع هذه الموسوعة العلمية الكبيرة" كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون".

وقد وقفت مع كلِّ عبارةٍ أو جملةٍ أو كلمةٍ أو حركةٍ رأيتُها خطًا، وأثبتُّ الصحيح بحسب ما رصدتُه في قراءتي لهذا السفر العظيم، فإن اصبتُ فهو محض فضل الله عليَّ

الذي سخرني لأدافع عن هذا الجهبذ العلم، وإن أخطأت فلا شك أنني سأستهدف بالنقد الذي لم يسلم منه حاجي خليفة؛ فكيف أسلم منه أنا؛ لكن عزائي أني ما أردت سوى الإصلاح لا غير.

ومهما يكن فقد جاءت الحلقة الأولى من هذا الاستدراك في (١١٧) مأخذًا علميًّا على عديد الصفحات المثبتة فوق، وفيما يأتي ثبتٌ بها:

١- قال فريق التحقيق: (في كافة النصوص النثرية..)، (١ / ١٠).

الصواب: النصوص النثرية كافة... فلا يجوز تقديم ألفاظ التوكيد على المؤكد.

٢- قال فريق التحقيق: (أن يطلع على عدد هام... وهو يضع مؤلفاته الهامة)، (١ / ١٠).

الصواب: عدد مهم.. مؤلفاته المهمة...

٣- قال فريق التحقيق: (ما يعتبر شاهدًا حيًّا)، (١ / ١١).

الصواب: ما يعد شاهدًا.. لأن الاعتبار خطأ لغوي فهو بمعنى التدبر والاتعاظ.

٤- قال فريق التحقيق: (وتكررت نفس الأقوال)، (١ / ٢٠).

الصواب: الأقوال نفسها.

٥- قال فريق التحقيق: (ومع ضعف المؤلف الظاهر في هذه اللغة-العربية- إذ يخطئ في الأمور التي لا يخطئ فيها المبتدؤون من نحو رفع المجرور مثل قوله: "لتلميذه أبو سعيد" و"للشيخ أبو الفتوح" و" للشيخ أبو العباس" ونحو ذلك في مئات المواضع التي علقنا عليها). (١ / ٣٢).

أقول: هذا الحكم غير منصف، ولا دقيق في حقِّ هذه الشخصية العلمية الكبيرة؛ فاللغة تسمح بمثل هذا الصنيع وفيها سعة إذا أريد منه "الرفع على الحكاية" أو غير ذلك، والتسرع بالتخطئة ليس من سمت العلماء المحققين؛ فكنت أتمنى أن يربأ فريق د. بشار عن ذلك، ويتنزَّه من ذكره.

فممكن عدُّ هذه العبارات أعلامًا منقولة في موضع الحكاية، وقد جاء في كتاب النحو الوافي عن الأسماء الخمسة أو الأسماء الستة ما يأتي:

" جرى العرف على التسمية ببعض الأسماء الستة السالفة، مثل: أبوبكر، أبو الفضل، ذي النون، ذي يَزَن... فإذا سمي باسم مضاف من تلك الأسماء الستة المستوفية للشروط جاز في العلَم المنقول منها أحد أمرين:

أولهما: إعرابه بالحروف، كما كان يُعْرب أوّلا قبل نقله إلى العلمية. كما يصح إعرابه بغير الحروف من الأوجه الإعرابية الأخرى التي تجرى على تلك الأسماء بالشروط والقيود التي سبقت عند الكلام عليها، أي: أن كل ما يصح في الأسماء الستة المستوفية للشروط قبل التسمية بها يصح إجراؤه عليها بعد التسمية.

ثانيهما: وهو الأنسب أن يلتزم العَلم صورة واحدة في جميع الأساليب، مهما اختلفت العوامل الإعرابية، وهذه الصورة هي التي سُمي بها، واشتهر، فيقال - مثلا - كان أبوبكر رفيق الرسول عليه السلام في الهجرة - إنّ أبو بكر من أعظم الصحابة رضوان الله عليهم، أثنى الرسول عليه السلام على أبو بكر خير الثناء ... فكلمة: "أبو" ونظائرها من كل عَلم مضاف صدره من الأسماء الستة يلتزم حالة واحدة لا يتغير فيها آخره،

ويكون معها معربًا بعلامة مقدرة، سواء أكانت العلامة حرْفًا أم حركة على حسب اللغات المختلفة السالفة...

وإنما تكون العلامة مقدرة إذا لم توجد علامة إعرابية ظاهرة مناسبة، ففي المثال السابق- كان أبو بكر رفيق الرسول ... تعرب كلمة: "أبو" اسم "كان: مرفوعًا بالواو الظاهرة، ولا داعي للتقدير في هذه الصورة، لوجود الواو الظاهرة التي تصلح أن تكون علامة إعرابية مناسبة، وكذلك لو كان العلم هو: "أبا بكر" أو "أبي بكر" فإننا نقول في مثل: "إن أبا بكر عظيم" إنه منصوب بالألف الظاهرة، ولا داعي للتقدير، وفي مثل: "اقتد بأبي بكر ... " إنه مجرور بالياء الظاهرة أيضًا"؛ النحو الوافي (١/ ١١٤- ١١٥).

وبناءً على هذا يتضح ما يأتي:

من الممكن أن نطلق الأسماء الستة مضافة إلى كلمة، كاسم على شخص معين.

هذه التسمية ليست مقصورة على حالة الرفع التي تأتي بالواو مثل (أبو بكر)، بل قد تأتي بالياء أيضا مثلا: ذي شأن، ذي يزن، ذي النون.

هذه الأسماء من الممكن أن تلزم صورة واحدة في جميع الحالات الإعرابية، وهو الأنسب وفق ما يصرّح به النحو الوافي، مثلا: جاء ذي شأن، ورأيت ذي شأن، وذهبت إلى ذي شأن.

في هذه الحالة تعرب هذه الأسماء الخمسة بحركات مقدرة على آخرها. ففي "جاء ذي شأن"؛ يكون إعراب (ذي): فاعل مرفوع بالواو أو الضمة المقدرة التي مُنع ظهورها لحكاية اللفظ.

٦- قال د. بشار: (كما أنه كثير الخطأ في التذكير والتأنيث.. ومنه عدم كتابة ألف لام التعريف لعدم وجودها في لغته الأم) ٣٢-٣٣/١.

أقول: وهذا لا يُخطئ به أحد، فكيف بمن وصل لرتبة حاجي خليفة رحمه الله تعالى فضلا عن نسبته إلى الضعف في العربية بسببها، وسيتضح أن الفريق التحقيقي هو من أخطا حين لم يفهم عبارة حاجي خليفة في كثير من المواطن، ومن هنا نقول لد. بشار أنك كنت قاسيًا في حكمك بناء على هذه الشواهد الهزيلة، ونسألُهُ هل وجدت له لحنًا واضحًا جليًّا كما وقع به فريقك التحقيقي، بالتأكيد لا، فكيف ساغ لك أن تطعن به،

وتنسبه إلى الضعف في العربية التي ذكرت أنَّه لا يطلق على أحدٍ اسم عالم إلا أنْ يكون مِمَّن عرفها وأجادها.

٧- وصف بشار عواد عصر حاجي خليفة بقوله: (الزمن الرديء الذي غلب عليه الجمود والتخلف وقلة الابتكار) ١/٣٣.

أقول: ماذا يريد د. بشار عواد أكثر من الحياة العلمية التي كان يعيشها الناس في عصر حاجي خليفة والمصنفات العلمية الرائدة في هذا العصر.. وهو عصر حشدت فيه الشروح والمختصرات والمصنفات والحواشي والمختصرات والنظم والتذييل والتعاليق ونحو ذلك، فماذا يريد أكثر من ذلك حتى ينزع عن هذا الزمن الرداءة.

٨- قال فريق التحقيق: (وقد تطلق أسماء العلوم على مفهوم كلي إجمالي يُفصَّل في تعريفه، فإن فُصِّلَ نفسَه كان حدًّا اسميًّا، وان بَيَّنَ لازمَه كان رسمًا اسميًّا) ١/٦١.

أقول: رسم فريق التحقيق أوَّلًا (يُفصَّل) بالمضارع المبني للمجهول، ورسموا (فُصِّل) بالماضي المبني للمجهول، ورسموا (نفسَه) بصورة المنصوب، مع أنه يجب أن يكون مرفوعًا بحسب بما رسموه لـ" فُصِّل" بالبناء للمجهول، ثم رسموا (بَيَّنَ) بالماضي المبني

للمعلوم.. ولا أدري لِمَ لم يوحدوا كلتا المفردتين (فصل، بين) بالبناء للمعلوم معًا، أو البناء للمجهول معًا، والمحققون في ذلك كله لم يفلحوا في رسم الجملة بصورة صحيحة، وقبل أن أذكر العبارة الصائبة أوضح أن الكلام عن شخص ما أطلق أسماء العلوم على مفهوم كلي إجمالي مثلًا مفهوم الإنسان، فإذا جاء المُطلِقُ وفصَل نفس مفهوم الأنسان إلى أجزاء كالحيوانية والناطقية، سُمي التعريف بهما حدًّا اسميًّا، وإن بَيَّنَ المطلق لمفهوم الإنسان عوارضه ولوازمه مثل قبوله صنعة الكتابة فتعريفه بذلك يسمى رسمًا اسميًّا.

وعلى هذا فالصواب في رسم العبارة مع تفكيك معناها على النحو الآتي:

" فَإِنْ فَصَلَ" أو فصَّل" نَفْسَه أي نفس مَفْهُومِهِ بِأَجْزَاءٍ كَانَ ذَلِكَ حَدًّا لَهُ اسْمِيًّا، وَإِنْ بَيَّنَ لازمَه بأن ذَكَرَ فِي تَعْرِيفِهِ عَوَارِضَهُ كَانَ رَسْمًا اسْمِيًّا.

٩- (وأما المبادئ وآنيَّةِ الموضوعات): ٠١/٦١

أقول: في هذه العبارة خطآن:

الأول: كسر أنية وحقُّها الرَّفعُ.

الثاني: رسمُها بهذه الصورة بمد حرف الألف مع أن الصحيح أنها همزة مكسورة وترسم هكذا "إنيّةُ".. بهمز أوله وتشديد الياء وضم آخره..

والإنية - بتشديد النون - مصدر صناعي كاللميّة مأخوذة من كلمة " إن " المشبهة بالفعل التي تدل على الثبوت والوجود. وقد ورد هذا المصطلح عند أرسطو وأتباعه في الفلسفة اليونانية والتي انتقلت إلى الثقافة العربية في نهاية العصر الأموي، واستخدم مبكرًا بين المتكلمين والفقهاء، وعند الكندي وابن سينا والفارابي أيضًا وأطلقوه على الله تعالى بكونه الأول والموجب لصفة الوجود، فيقول الكندي عن ذلك: "الله هو الإنيَّةُ الحق"، فيكون معنى العبارة: وأما المبادئ وتحقق الموضوعات أو وجود الموضوع وثبوته جزء أصيل من العلم لا يمكن أن تنفصل عنه.

١٠-: (فموضوع العلم ما تُنَحَلُ إليه موضوعات مسائله)، قالوا في الهامش: في الأصل: "يُنحل" ٠١/٦٢

هكذا رُسمت " تنحل" من قبل فريق التحقيق بالبناء للمجهول، وأثبتوا في الهامش ما موجود في الأصل بصيغة " ينحل" بالبناء للمجهول، وهو الأصوب رسما لكن بالبناء للمعلوم لا المجهول، وهذا الخطأ سيكرره فريق التحقيق لاحقا، إذ يخطؤون حاجي خليفة في كل فاعل مؤنث تأنيثا مجازيا يجعل فعله بصورة المؤنث، مع أنه سائغ أن يكون بصيغة المذكر من غير تعديل للصيغة إلى المؤنث حتى يتماهى الفعل مع الفاعل المؤنث تأنيثًا مجازيًّا، والقاعدة تقول إذا كان الفاعل مؤنثًا تأنيثًا مجازيًّا جاز تذكير الفعل وتأنيثه، وهي إحدى حالات تسع ذكرها النحاة في هذا الباب، فيقال: طلعت الشمس، وطلع الشمس. وكلاهما صواب وإن كان التأنيث أفصح، لذا غير موجود في الأصل لا غبار عليه، وليس بخطأ، والخطأ إن وجد فهو في رسمه بالبناء للمجهول وهو من صنيع فريق التحقيق، والصواب: بالبناء للمعلوم " ينحل".. بفتح الأول وتسكين الثاني وفتح الثالث وضم وتشديد آخره.

١١-: (وإلا فلا مانع عقلا من أن تُعدَّ كُلُّ مسألةٍ علما برأسه، ويفرد بالتدوين) ٠١/٦٢

قال فريق التحقيق في الهامش: في الأصل: " يُعد".

أقول: ما موجود في الأصل ليس بخطأ حتى يتدخل فريق التحقيق باستبدال مفردة المصنف بما تراه صحيحا، وهو ليس كذلك.

١٢-: (من أن تعدَّ مسائلَ متكثِّرةً غيرَ متشاركةٍ في الموضوع علمًا واحدًا يُفردُ بالتَّدوين..) ٠١/٦٢ قال فريق التحقيق: "كذلك".. أي بإبدال ما أثبته المصنف "يعد" بـ"تعد".

والصواب: إبقاء "يعد" في المتن في كلا الموضعين فلا خطأ في اثباته، وهو صنيع المصنف، وهذه أمانة العلم، وحرمة المصنف رحمة الله تعالى، وهو الأنسب والأدق والأصح بدلالة ما في آخر النصّ؛ إذ يقول "يفرد بالتدوين"، فبحسب ما حرَّفه فريق التحقيق كان يجب أن ينتبهوا إلى تعديل "يفرد" إلى " تفرد" حتى يستقيم هذا النص كما في النص الذي قبله.

لكن حاجي خليفة عالم إن وقف وإن قعد رحمه الله تعالى، ويعرف اللغة ومراميها وما هو فصيح فيها وأفصح، ويعلم أوائل الكلم وأواخره رحمه الله تعالى ورضي عنه، لا كما يصوره فريق التحقيق الفذ!!

أما ولع فريق التحقيق بالبناء للمجهول فلا أعرف منشأه، ولا أسبابه!!، وليت لو أنهم راعوا سياق العبارة بعد بناء الأفعال للمجهول؛ إذن لجنبونا كثيرا من الخلل الذي سيطرأ على النص بعد تعديلهم بل قل تحريفهم النص... فالعبارة بحسب بنائهم الفعل للمجهول كان ينبغي أن ترسم هكذا:

أن تُعدَّ مسائلُ متكثِّرةٌ غيرُ متشاركةٍ علمًا واحدًا.. وأصل الجملة حينها: أن يعد المصطلحون مسائلَ متكثرةً غيرَ متشاركةٍ علمًا واحدًا... لكنهم هذه أيضًا تجاهلوها.

١٣- قال فريق التحقيق: (فعُلِمَ أنَّ حقيقة كلِّ عَلْمٍ مُدوّن المسائلِ المتشاركةِ في موضوع واحدٍ) ١/٦٢.

أقول: لقد حُرِّفَ هذا النصُّ تحريفًا غريبًا، ولا غرابة في عمل فريق التحقيق العجيب، وعلى النحو الآتي:

أولًا: " كلّ عِلم" إنَّما هو بكسر العين لا فتحها.

ثانيًا: " المسائل" بالرفع على أنه خبرُ أنَّ، ولا وجه لجعله مكسورا كما هو حال صنيع فريق التحقيق الذين لم يفهموا عبارة " حاجي خليفة" رحمه الله تعالى.

والعبارة هكذا: فعُلِمَ أنَّ حقيقة كلِّ عِلمٍ مُدوَّنٍ... المسائلُ المتشاركةُ في موضوع واحد.

ثانيًا: "المتشاركة" بناء على العبارة الأصح إنَّما هي بضم الآخر كونها صفة للمسائل لا بكسرها كما وهم فريق التحقيق الأفذاذ.

أخيرًا كلامنا لفريق التحقيق نقول: على ضوء فهمكم ورسمكم لعبارة حاجي خليفة نسأل أين خبر أنّ؟

١٤- (وأن لكل علم موضوعًا وغاية، كلٌّ منها جهة وحدة تضبط تلك المسائل المتكثرة، وتُعدُّ باعتبارها علمًا واحدًا إلا أن الأوَّل جهة وحدة ذاتية، والثانية جهة وحدة عرضية)، قالوا في الهامش: "الأول" هكذا بخط المؤلف، ولو قال: الأولى لكان أحسن ١/٦٣.

أقول: ما كتبه حاجي خليفة هو الصحيح، وأخطأ فريق التحقيق مجددًا، وما رأوه حسنًا ليس بحسن.. لأن السياق يحكم، فحاجي خليفة يقول: (وإن لكل علم موضوعًا

وغاية كل منهما جهة وحدة تضبط.... إلا أن الأول جهة وحدة ذاتية والثانية جهة وحدة عرضية...).

قصده بالأول هو الموضوع، وبالثانية الغاية.. فناسب هذا السياق أن يكون بهذا المعنى، ومن هنا نفهم أن الذي استنكره فريق التحقيق سابقًا وطعنهم في حاجي خليفة حين قالوا: يؤنث ما حقه التذكير وبالعكس.. أنهم ما فقهوا ولا فطنوا ولا وقفوا عند تلك الروح النابضة بالعلم والكامنة في صدر هذا الإمام الكبير حين رموه بكل منقصةٍ؛ فجعلوه يخطئ بما لا يخطئ به المبتدؤون!!.

١٥- (وكذا الطبيب لا ينظر في أن الجرح مستديرٌ أم غيرَ مستدير) ٠١/٦٤

الصواب "غيرُ" بالضم لا الفتح...

١٦- (ثم اعلم أن موضوع علم يجوز أن يكون موضوعُ علم آخر...)١/٦٤٠

الصواب "موضوعَ" بالفتح لا بالضم.

١٧- (فيشترط أن يكون كل منهما مقيدًا بقيد غيرَ..)١/٦٤٠

بفتح "غير"، والصواب بكسرها.

١٨- (فإن لموضوعيهما اشتراكًا في القِوى الإنسانية) ١/٦٥.

أقول: مفردة "القوى" من أكثر المفردات التي لم يستقر فريق التحقيق على رسمها رسمًا واحدًا، فمرة يكسرون قافها، كما في هذا النص ومرة يضمونها كما في (اعلم أن تكميل النفوس البشرية في قُواها النظرية والعملية...)؛ ١/١٤٥.

والأفصح القُوى بضم القاف لا كسرها. نقول "قُوى الشر والطغيان"، و"قُوَى الفساد"، و"ميزان القُوَى"، وجاء في القرآن: "عَلَّمَه شديد القُوَى" بضم القاف؛ لذا يجب توحيد منهجية فريق التحقيق مع هذه المفردة إما بضمِّها، أو كسرها كمذهب بعض العرب.

١٩- (لكن يجب تصور الموضوع في ذلك العلم والتصديق بهَلِّيته بوجه ما)، قال فريق التحقيق في الهامش: الهَلِّية: تعبير مولد، لعله مَن هَلَّ يَهِلُّ؛ فيراد به الاستهلال؛ انتهى ١/٦٦.

أقول: وهذا الذي قاله فريق التحقيق خطأ جسيم ومجازفة كبيرة، فلا علاقة لهذا المصطلح بالاستهلال؛ إذ أن هذا المصطلح مشهور ومستعمل عند الفلاسفة والمناطقة والمتكلمين؛ فالهلية نسبة لهل الاستفهامية لا من الاستهلال، وهي موضوعة لطلب

التصديق بعد الفراغ عن تصوُّر الموضوع والحكم المسؤول عن النسبة بينهما، «فهل» موضوعة للدلالة على طلب التعرّف على وقوع النسبة أو عدم وقوعها، و هو معنى طلب التصديق. ثمّ انّ حرف هل إذا كان السؤال به عن ثبوت الوجود لشيء أو عدم ثبوته فهي هل البسيطة، وهي التي يعبّر عنها الحكماء بالهليَّة البسيطة، ومثالها: السؤال بها عن وجود العنقاء وعن وجود الجن أو الملائكة بأن يقال هل العنقاء موجودة؟ وهذه الهلية البسيطة، ثم يقال هل العنقاء طويلة؟ وهذه الهلية المركبة.

وعلى هذا فالمعنى من كلام حاجي خليفة هو أنه يدعو إلى تصور موضوع علم الطب وهو بدن الانسان ثم التصديق بهليته بأن يقال هل بدن الإنسان موجود؟ ثم يقال هل بدن الإنسان سقيم؟ وهلم جرًّا.

٢٠- (فتكون المسائل موضوع العلم أعني هَلِّيته البسيطة وهي آنيَّتها) ١/٦٧.

والصواب إنيَّتُهَا، لا آنيَّتها.

والإنيَّة كما سبق أن أوضحنا هي - بتشديد النون - تدل على الثبوت والوجود، وهذا مفاد الهلية البسيطة لا المركبة كما سبق بيانه.

٢١- (فذلك الأثر من حيث أنه نتيجة لذلك الفعل..) ١/٦٨.

الاصوب كسر همزة إن فيقال: (من حيث إنه..) على اعتبار اضافة حيث للجمل لا للمفرد وهذا هو المشهور فيها خلافا لمن أجازه وهم قلة.

٢٢- (غاية العلوم الغير الالية..) ١/٦٩، قال فريق التحرير: والأصحُّ " غير الالية".

أقول: لا يوجد شيءٌ ثابتٌ عند فريق التحقيق في التنبيه على هذه المسألة، وقد تفاوتت نظرتهم إلى هذا التركيب، فمرة يصححونها وأخرى يتركونها كما هي من دون تصحيح، أو تعقيب كما في ١/٧٣ عند قول المصنف: (العلوم الغير الدينية) فأثبتت هكذا، ولم تُصحَّح.

ونشير هنا إلى عدم وجود ضرورة للتعليق على كلِّ ألفاظ الإمام حاجي خليفة واظهاره بموقف المخطئ ما دام أن الرجل يتكلم لغة صحيحة، ووجود لغة أفصح ولم يستخدمها، فهذا شأنه ولا يعيبه ولا ينقص من قدره وقيمته، أما تحليل المسألة فنقول:

إن عبارة: العلوم غير الالية [فصيحة]- وعبارة العلوم الغير الالية [صحيحة]

ذلك أنه إذا أُريد تعريف التركيب الإضافي، فالقاعدة هي إدخال «أل» على المضاف إليه، وليس على المضاف، كما في قوله تعالى: {غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ} الفاتحة/ ٧، ويمكن معاملة «غير» معاملة الصفة، وحينئذٍ يُعَرَّف المضاف والمضاف إليه، وقد ورد هذا الاستعمال عند صاحب القاموس في تناوله لمادة (فرع)، إذ قال: «والقوس الغير المشقوقة».

٢٣- (ولم يُعلم تدوين الحكماء فيه، فالمناسب عَدَّهُ من الشرعيات..) ١/٧١.

الصواب: عدُّهُ، بالرفع لا النصب.

٢٤- (علم بأحوال أعيان الموجودات على ما هي عليه في نفس الأمر بقدر الطاقة البشرية، قالوا: تلك الأعيان، أمَّا الأفعال والأعمال التي وجودها بقدرتنا واختيارنا أولًا فالعلم بأحوال الأوّل من حيث يؤدي إلى صلاح المعاش والمعاد يُسمى حكمة عملية، والعلم بأحوال الثاني يسمى حكمة نظرية) ١/٧٢.

أقول: هذا النصُّ فيه بعض المآخذ التي تدلل على أن فريق التحقيق المحترم لم يفهم مراد المصنف رحمه الله تعالى؛ فرسم العبارة بصورة خاطئة:

أ- قوله (أمَّا..). وهو غير صحيح، والصَّواب: "إمَّا".

ب- قوله (أولًا)... وهو غير صحيح، والصواب: " أوْ لا".

فالمصنف يريد أن يقول إن أعيان الموجودات إمَّا أفعال وأعمال تقع بقدرتنا، أو أفعال وأعمال خارجة عن قدرتنا واختيارنا.

فالعلم بما يقع تحت قدرتنا يسمى حكمة عملية، والعلم بما هو خارج عن قدرتنا يسمى حكمة نظرية.

وعلى ذلك يجب أن يكون النص هكذا (تلك الأعيان "إمّا"... واختيارنا، أوْ لا).

٢٥- (اعلم أن العلم ينقسم... كالعلم بهيئات الافلاك أو لا، والأول العلوم الحِكمية ويقال له) ١/٧٣... قال فريق التحقيق في الهامش: "ولو قال لها" بدلا من يقال: له.. لكان أحسن".

قلت: الصواب ما ذكره صاحب كشف الظنون فالحديث عن الأول أي العلم الأول لا عن العلوم الحكمية. وتجوز الاشارة اليها فهما واحد، ولا نكير إلا على من يخطئ الآخر.

٢٦- (كعلم السحر والطَّلَسمات) ١/٧٣.

والصواب (الطِّلَّسمات) بكسر الطاء لا فتحها.

٢٧- (وكلٌّ منهما إما قارِّ الذات أو لا) ١/٧٤،

الصواب: (إما قارُّ الذات).

٢٨- (لأن الخطِّ دالٌّ على الألفاظ...) ١/٧٥.

الصواب (لأن الخطَّ بالفتح لا الكسر).

٢٩- (فإمَّا عمليٌّ...) ١/٧٥.

الصواب (عمليٌّ).

٣٠- (أن يبحث فيه من حيثُ أنَّه مأخوذ من الشرع... أو من حيث أنه مقتضى)١/٧٦.

والصواب من حيثُ إنَّهُ... في الموضعين

٣١- (علم الطَّلسمات..) ١/٧٧.

الصواب: الطِّلسمات

٣٢- (علم البُرَد ومُسافاتها) ١/٧٩

والصواب (علم البُرُد ومَسافاتها) البرد بضمتين جمع بريد وهو عبارة عن أربعة فراسخ وهو علم يتعرف منه كمية مسالك الأمصار فراسخ وأميالًا وأنها مسافة شهرية أو أقل أو أكثر.

٣٣- (علم الأُكُر، علم الأُكُر المتحركة) ١/٧٩.

الصواب: الأُكَر في الموضعين.

٣٤- (علم المد والقصر، علم تخفيف الهمزة...) ١/٨١، قال فريق التحقيق في الهامش: هكذا بخط المصنف وهو تحريف صوابه " تحقيق " كما في مفتاح السعادة وينظر الاتقان..

أقول جرأة عجيبة ومسارعة للتخطئة مع أنه: لا غبار على ما ذكره المصنف بخطِّه فتخفيف الهمزة علم كما أنَّ تحقيقها علم، فلا حاجة مُلجئة للتخطئة.

قال السيوطي: (النوع الثالث والثلاثون، في تخفيف الهمز فيه تصانيف مفردة: اعلم أن الهمز لما كان أثقل الحروف نطقًا، وأبعدها مخرجًا، تنوع العرب في تخفيفه بأنواع التخفيف، وكانت قريش وأهل الحجاز أكثرهم له تخفيفًا، ولذلك أكثر ما يرد تخفيفه

من طرقهم؛ كابن كثير من رواية ابن فليح، وكنافع من رواية ورش، وكأبي عمرو؛ فإن مادة قراءته عن أهل الحجاز).

٣٥- (لأنه معالم الحلالَ والحرام..) ١/٨٤.

والصواب الحلالِ بكسر آخره لا بفتحه.

٣٦- (كالطب فإنَّ موضوعَهُ بدنِ الإنسانِ..)١/٨٦

والصواب "بدنُ" بالضم لا بكسره.

٣٧- (في كونِ العلمِ ألذِّ الأشياء...) ١/٨٦.

والصواب ألذَّ الأشياء بفتح لا بكسر الذال.

٣٨- (لأن في كل علم منفعةً ما) ١/٩١.

الصواب (منفعةً) بتنوين الفتح لا الضم.

٣٩- (فإن منها " ما " لا يبرأ بالمعالجة..) ٩١/١، قال في الهامش " ما " زيادة منا.

٤٠- اقول: هذا تصرف في النص غير مقبول ولا توجد حاجة ماسة له، وهو يخالف ما اشترطه فريق التحقيق في عدم المساس بالنص زيادة فيه أو نقصانًا، إذ الكلام يستقيم بدونها فيقال: فان منها- أي من الأمراض- لا يبرأ بالمعالجة.

٤١- (الطَّلسمات) ١/٩٢

والصواب (الطَّلَّسمات).

٤٢- (غير المسائل اليسيرة التي أوردها أصحاب " التهافت" كما سيأتي...) ١/٩٢. قال فريق التحقيق في الهامش: "هكذا بخط المؤلف وصوابه: (صاحب)، لأنَّ مؤلفه واحد وهو الإمام أبو حامد الغزالي"

أقول: لقد أخطا فريق التحقيق خطًا جسيمًا مجددا. فكلام حاجي خليفة هو الدقيق والصحيح وكلام فريق التحقيق هو الخطأ، فكلام حاجي خليفة بـ" أصحاب" يشير إلى: تهافت الفلاسفة للغزالي، وتهافت الفلاسفة لعلاء الدين الطوسي، وتهافت الفلاسفة

لخوجه زاده؛ فيكون أصحاب هو الصحيح وما ذكره المحققون وما علَّلُوه هو محض الخطأ.

٤٣- (وليس في كتب الحنفية القول بتحريم المنطق غير الأشباه، فإن كان صاحبه رآه كان المناسب أن يُنقل..) ١/٩٢-٩٢

الصواب (أن يَنقل) بفتح ياء المضارعة والبناء للمعلوم لا بضمِّها والبناء للمجهول؛ فالكلام عن ابن نجيم الحنفي الذي قال بتحريم المنطق؛ فقال حاجي خليفة أن ذلك لا يوجد في كتب الحنفية؛ فإن كان ابن نجيم رآه في أحد تلك الكتب كان عليه أن ينقل.

٤٤- (فيكون تعلم الحساب فيه آكدُ من أصول الفقه) ١/٩٤.

والصواب: آكدَ بالفتح لا بالضم.

٤٥- (ويسمَّى فرضُ كفاية..) ١/٩٤.

الصواب (ويسمى فرضَ كفاية) بنصب فرض على أنه مفعول به ثاني وتقدير الجملة على البناء للمعلوم: فيُسمي الفقهاء أو غيرهم الواجب على المجموع الساقط بعمل واحد فرض كفاية، فصار مبنيا للمجهول بحذف الفاعل وهو الفقهاء للعلم بهم وأقيم المفعول

به الأول نائب فاعل مستتر وبقي المفعول به الثاني على ما ذكره حاجي خليفة وأخطأ فريق التحقيق مجددا في رسم الكلمة.

٤٦- (كل علم لا يستغنى عنه في قوام أمر الدنيا... وكل ما يتوصل "به" إلى شيء من هذه..) ٩٤/١. علق فريق التحقيق ما بين الحاصرتين "به" زيادة منَّا.

أقول: استدراك فريق التحقيق خطأ واضافتهم كلمة لم يذكرها حاجي خليفة قبيح، والصواب ترك ما كان على ما كان لعدم الحاجة لفعل المحققين الأفذاذ، فعدم ذكر "به" يستقيم به المعنى والخلل ناشئ عند فريق التحقيق؛ لأنهم وقعوا في خطأ آخر وهو بناؤهم الفعل المضارع " يُتَوصَّل" بالبناء للمجهول مع أنه مبني للمعلوم، ولهذا لم يحتج إلى اضافة " به" كما يحلو لفريق التحقيق.

٤٧- (فمنهم من ساعده فهمَه..).. ٩٥/١.

والصواب (فهمُهُ) بالضم لا غير.

٤٨- (وأما عديم الميل فلأمر عارضي..) ١/٩٥، قال فريق التحقيق في الهامش:

في م: عدم، والمثبت من خط المؤلف والعبارة مستقيمة.

أقول: تجاوزنا كثيرًا من الألفاظ التي ذكر المحققون أنها من خط المؤلف إجلالا لمكانة حاجي خليفة العظيمة الهائلة في النفوس، لكن حين يعمدون إلى ترجيح أمر على أمر فهنا نتدخل ونقول ربما "عدم" أولى بالاستقامة مع السياق مما أثبته فريق التحقيق، وليتأمل القارئ في العبارة على هذا النحو: وأمَّا عدم الميل فلأمر عارضي كفساد المزاج... فهنا تستقيم العبارة أكثر من ذي قبل.

٤٩- (إحداث دوال يَخفي عليه إيرادها...) ١/٩٦.

حيث رسم "يخفي" بإثبات الياء في آخرها مع أن الصواب أنَّهَا بدون ياء مع تشديد الآخر وضم الخاء لا تسكينها، فتكون العبارة: أحداث دوال يخفُّ عليه إيرادها، ولا يحتاج إلى غير الآلات الطبيعية.

٥٠- (حتى يُحفظ بالتمانع ما هو له ويَحصُل بالتعاون ما ليس له..) ١/٩٩

أقول: لا حاجة للبناء للمجهول، فالمعنى يستقيم ببنائه للمعلوم.

٥١- (ومنهم من يقول بالمحسوس والمعقول ولا يقول بحدود الأحكام..)

١/١٠٠. علَّقَ فريقُ التَّحقيق في الهامش: في "م": "الأحكام"، خطأ.

أقول: ما ذكروه في الهامش أنه خطأ هو عين ما مثبت في المتن فلا أعرف وجه قول المحققين هنا، علما أن العبارة أي ما أثبتوه في المتن غير مستقيم والصواب العبارة أن تكون هكذا: (ومنهم من يقول بالمحسوس والمعقول ولا يقول بحدود وأحكام..) بدلالة ما سيذكره بعد ثلاثة سطور (ومنهم من يقول بالمحسوس والمعقول والحدود والأحكام) فمايز بين الحدود والأحكام ولم يجعلهما متضايفين كما أوهمه فريق التحقيق في النص الاول.

وأصل هذه العبارة مقتبسة من الشهرستاني فهو صاحبها كما في الملل والنحل؛ حيث يقول: (ومنهم من يقول بالمحسوس والمعقول ولا يقول بحدود وأحكام وهم الفلاسفة الدهرية..).

٥٢- (وهؤلاء الذين كانوا في الزمن الأول دهريةٌ وطبيعيةٌ وإلهيةٌ..) ١/١٠٠.

أقول: هذا النص موهم لعدم تحري المحققين لعلامات التنقيط والفوارز في كل هذا العمل إلا قليلا. وعلى ذلك يمكن أن نقرأ النص هكذا: (وهؤلاء - الذين كانوا في الزمن الأول- دهريةٌ وطبيعيةٌ وإلهيةٌ) أو (وهؤلاء الذين كانوا في الزمن الأول دهريةً وطبيعيةً وإلهيةً..).

٥٣- (وهم الصابئة؛ فهم قوم يقرب من الفلاسفة ويقولون بحدود وأحكام عقلية ربما أخذوا أصولها وقوانينها من مؤيد بالوحي. إلا أنهم اقتصروا على الأول منهم وما تعدوا إلى الآخر وهؤلاء هم الصابئة الأولى الذين قالوا بغاذيمون وهرمس وهما شيث وإدريس عليهما السلام ولم يقولوا بغيرهما من الأنبياء.) ١/١٠٠.

أقول: الكلام ركيك، وأصله في الملل والنحل: (ويقرب منهم قوم يقولون بحدود وأحكام عقلية وربما أخذوا أصولها وقوانينها من مؤيد بالوحي إلا أنهم اقتصروا على الأول منهم وما نفذوا إلى الآخر وهؤلاء هم الصابئة الأولى الذين قالوا بعاذيمون وهرمس وهما شيث وإدريس عليهما السلام ولم يقولوا بغيرهما من الأنبياء عليهم السلام)

٥٤- (ومنهم من يقول هذه كلها وشريعة ما وإسلام ولا يقول بشريعة محمد عليه السلام وهم المجوس واليهود والنصارى) ١/١٠٠. علَّق فريق التحقيق في الهامش: في م "بهذه" والمثبت من خط المؤلف.

أقول: ما في م هو الأولى، والمعنى أن منهم من يقول بهذه كلها، أي يقول بالمعقول والمحسوس والحدود والأحكام وشريعة ما واسلام. وممكن أن فريق التحقيق مشوا على ما اشترطوه على أنفسهم في ايراد كلام المصنف واحتامه وعدم تغييره؛ لكن الخطأ واضح فلماذا الاحجام عن التصحيح مع أنهم خالفوا منهجهم مرارًا وتكرارًا في مواضع مختلفة.

٥٥- (ومنهم من يقول هذه كلها..) ١/١٠٠ علق فريق التحقيق: "كذلك" أي تثبيت موقع هذه في المتن بدلا من " بهذه" في م، وتقدم الكلام عن ذلك.

٥٦- (ولم يزل الخلاف يتشعب حتى تفرق أهل الاسلام إلى ثلاث وسبعين فرقًا..) ١/١٠١.

والصواب " فرقة" كما هو الثابت والصحيح، وهو مثبت في بعض نسخ كشف الظنون.

٥٧- (وفرقة لم تعتن بالعلم عناية تستحق بها اسمُه) ١/١٠١.

والصواب (اسمَه) بالنصب لا الرفع.

٥٨- (ومنهم الصابئة وهم جمهور الهند..) ١/١٠٣. علَّق فريق التحقيق في الهامش، في الأصل "صابئة".

أقول: الدقيق ما موجود في الأصل الذي ذكره فريق التحقيق في الهامش، وأبدلوه بالصابئة، لأن التعريف سيصرف الذهن إلى ما معلوم عندنا في القران وبحسب التحديد التاريخي الذي يمتدح صاحب هذا الوصف، بينما صابئة الهند فهم وثنيون قبيحو النحلة فوجب التنكير.

٥٩- (وفي الفهرس أن النبطي أفصح من السرياني وبه كان يتكلم أهل بابل، وأما النبطي الذي يتكلم به "أهل" القرى فهو سرياني غير فصيح..) ١/١٠٥، علق فريق التحقيق في الهامش: " هكذا بخط المصنف، ووجود حرف الجر "من" مشكل هنا؛ فإن الذي في الفهرست: " النبطي، وهو أفصح اللسان العربي" وهو الصواب؛ لأن النبطي من السرياني، وليس مغايرا له. وهذا هو كلام تيادورس مفسر العهد القديم والظاهر أن المؤلف نقل ذلك من نسخة خطية في الفهرست فيها حرف الجر هذا.

أقول: هنا لا بد من وقفة نعمل على تفكيك هذا الكلام أو بالأحرى تفقيره على النحو الآتي:

أولًا: المصنف حاجي خليفة بالفعل نقل كلامه بإثبات حرف الجر "من" من نسخة خطية والنسخة موجودة متوافرة على الشبكة.

ثانيًا: لا وجه للاحتجاج بكلام ثيادروس؛ لأن كلامه فيه اثبات حرف "من" بحسب النسخة الخطية.

ثالثًا: لا اشكال لو قلنا ان النبطي أفصح من السرياني، على اعتبار أن النبطي تسمية تطلق على لسان أهل بابل كما ذكر المؤلف ولسانهم سرياني خالص لكن لاحقا تبلبلت الألسن فظهر اللسان النبطي المكسور وهو ليس إلا اللسان العربي في سواد العراق.

فيصير المعنى سريانية (نبطية) البابلي أفصح من سريانية(نبطية) العربي المكسرة. وذكروا في التاريخ أن خالد بن الوليد قد فوجئ عند دخوله العراق بعربية النبط في سواد العراق، حيث ذكر الطبري في تاريخه (٢/٤٦٥): «عندما حاصر خالد أهل القصور قرب الحيرة، أمر أمراءه أن يبدؤوا بدعاء أهلها إلى إحدى ثلاث: الإسلام، أو الجزية، أو المنابذة، فاختاروا المنابذة، فلما دارت الدائرة على أهل القصور، وأكثر المسلمون فيهم القتل، نادى أصحاب القصور: يا معشر العرب، قد قبلنا واحدة من ثلاث فأبلغونا خالدا، فقال لهم خالد: ويحكم ما أنتم؟ أعرب فما تنقمون من العرب، أو عجم فما تنقمون من الانصاف والعدل؟ فقال له عدي بن عدي بن زيد العبادي: بل عرب عاربة وأخرى متعربة. فقال: لو كنتم كما تقولون لم تحادونا وتكرهوا أمرنا؟ فقال له عدي: ليدلك على ما نقول أنه ليس لنا لسان إلا بالعربية. فقال: صدقت. وقال: اختاروا واحدة من ثلاث: أن تدخلوا في ديننا فلكم ما لنا وعليكم ما علينا، إن

نهضتم وهاجرتم وان أقمتم في دياركم، أو الجزية، أو المنابذة والمناجزة فقد والله أتيتكم بقوم هم على الموت أحرص منكم على الحياة. فقالوا: بل نعطيك الجزية.

وبنحْوِ ذلك قال ابنُ عباس: نحنُ معاشِرَ قُرَيش حَيٌّ من النَّبَط، مِن أَهل كُوثى، والنَّبَطُ من أَهل العِراق)، وقال ابن حزم الأندلسي في المحلى (١١/٢٦٧) أن عامر الشعبي كان يقول: كلنا نبط.

وهذا ما قرره حاجي خليفة بعد سطور، فقال: (ولا فرق بينه وبين العربي في الهجاء إلا أن الثاء المثلثة والخاء والذال والضاد والظاء والغين كلها معجمات سواقط وكذا لام ألف وتركب حروفها من اليمين إلى اليسار) ١/١٠٦ كشف الظنون.

على أننا نشير أن عربية هؤلاء النبط مقارنة هي دون فصاحة عربية قريش ونحوهم من العرب الأقحاح، فسواد العراق نبط ولسانهم سرياني عربي دونهما فصاحة.

الخلاصة كلام المحققين غير محقق، وكلام حاجي خليفة هو الصحيح ومن أراد تخطئته هو المخطئ

رابعا: سواد العراق هم القرى التي كانت عند الانهار فلا حاجة لزيادة " أهل" ولا تتعين الزيادة أصلًا لمن له ذوق باللغة والبيان العربي نظير قول الله تعالى في {وَاسْأَلِ

الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا} [يوسف: ٨٢]، فهذا مجاز مرسل علاقته المحلية، فالمعنى المراد أهل القرية، ففي الآية حذف وإضمار.

٦٠- (وكان علماؤهم يسمَّون فلاسفة إلهيون...) ١٠٦/١

الصواب (فلاسفة إلهيين) اصله يسمي المؤرخون علماء البطالسة فلاسفة إلهيين.

٦١- (وكان لقدمائهم عنايةً) ١٠٩/١

الصواب(عنايةٌ) بالرفع لا النصب.

٦٢- (الطَّلسمات) ١٠٩/١

الصواب كما تقدم (الطِّلسمات).

٦٣- (الكُلدانيون) ١٠٥/١

هكذا ضبطها فريق التحقيق في أكثر من موضع، وضبطها صاحب الفهرست وتاج العروس إلا أن الصواب كما حققه الأب أنستانس الكرملي هو بالفتح وأما صنيع العرب (فقد تلاعبوا باللفظة كل التلاعب. وهم يفعلون ذلك في جميع الكلم الدخيلة في لسانهم ولا عجب في ذلك فان الأعاجم يتصرفون أيضًا كل التصرف بالألفاظ العربية ويسومونها الذل والخسف والتصحيف والتشويه فلا يحق لهم أن يعيروا العرب

بم يركبون متنه. وقد أشار بن عربشاه إلى تصرف العرب هذا بقوله: أن كرة الألفاظ الأعجمية، إذا تداولها صولجان اللغة العربية، خرطها في الدوران على بناء أوزانها، ودحرجها كيف شاء في ميدان لسانها،.. اهـ.

وعليه فقد ذكر كتاب العرب الكلدانيين بصور مختلفة وها نحن نورد بعض ما جاء من القبيل. قال في تاج العروس في مستدرك مادة ك ل د: الكلدانيون بالضم: طائفة من عبدة الكواكب. اهـ وقد وردت (ك ش د) الكشدانيون بالضم: طائفة من عبدة الكواكب. اهـ وقد وردت في كتاب الفهرست لابن النديم بصور مختلفة كرداني وكزداني وكسداني (ص١٩٤ و١٩٥ من التذبيل الذي ذيله فلوغل) وكأنها بضم الكاف وهو غريب لان الأصل هو بفتح الكاف إلا أن العرب لم تجار الأجانب في نقلهم هذا.

وأما الرواية الصحيحة فهي الكلدانيون نسبه إلى كلدة بفتح الكاف فسكون اللام أو كلدة بفتحتين وهو اسم شيخ أو أمير من شيوخ العرب غزا ديار العراق في بطائح الفرات فتسمت البلاد باسمه ومن صلبه ولد الملك مرودخ بلدان ملك بابل وكان

الشيخ كلدة في عهد إبراهيم الخليل وحارب الآشوريين ومنعهم من التسلط على العراق.

واسم كلدة كان في صدر الإسلام معروفًا عند العرب ومنه اسم الحارث بن كلدة بن عمرو بن علاج الثقفي طبيب العراب المشهور والكلدة بكسر الكاف وسكون اللام نبت مشهور بالعراق يسميه أهل البادية بهذا الاسم كما يسميه أهل بلاد العرب أيضًا وهو يشبه بعض الشبه الحلفاء أو غيرها من الانبتة وهو إذا تأصل في الأرض فشا فيه فشوًا مريعًا ولا يقلع أو يزال إلا بجهد جهيد وأمل البلاد سميت بهذا الاسم من باب التشبيه لان العرب الكلديين أو الكلدانيين لما نزلوا هذه الديار لم يستأصلوا منها إلا بشق النفس.

ومن غريب الأمر أن في العراق نخذا من الإعراب يرجعون إلى العبيد اسمهم الكلادنة أو الكلدانية وصيحتهم للحرب (أي استنفارهم) هي واحدة مع أعراب الغوالبة والكبيشات وقد رأيت هؤلاء البدو في ١٤ آذار سنة ١٩٠٤ سألتهم عن سبب تسميتهم بهذا الاسم فلم يستطيعوا أن يفيدوني فائدة تذكر. فلعلهم سموا بهذا الاسم لأنهم احتلوا أراضي بابل فعرفوا باسم الأرض التي نزلوها لأول مرة وهي الأرض

المعروفة باسم كلدية في هذه الأيام عند بعض سكان البادية. والله اعلم) مجلة لغة العرب العراقية، أنستاس الكرملي: ١/٥٥.

٦٤- (وكانت أديانهم مختلفةٌ..) ١/١١٠

الصواب (مختلفةً) بالنصب لا الرفع.

٦٥- (تمم ما بدأ به جدَّهُ)، ١/١١٤

الصواب (جدُّهُ) بالرفع لا النصب.

٦٦- (واعلم أن كتب العلوم كثيرة لاختلاف أغراض المصنَّفين) ١/١١٦

الصواب (المصنِّفين) بكسر النون مع تشديد لا فتحها.. كونه اسم فاعل لا اسم مفعول.

٦٧- (لكل مؤلف كتاب في فنِّ...) ١/١١٧

الصواب: (فنٍّ) بتنوين الكسر.

٦٨- (ونوع العلم وهو الموضوع لتُعلم مرتبته..) قال في الهامش: في الأصل " ليعلم" ١١٧/١٠

أقول: ما في الأصل هو الأنسب والأليق، ببنائه للمعلوم، فتكون العبارة " ونوع العلم وهو الموضوع ليَعلَمَ مرتبته.." أي ليعلم الطالب مرتبة العلم، وإذًا حينها يستقيم المعنى، أما اقصاء ما في الاصل والاتيان بفعل مبني للمجهول حتى يستقيم سياق العبارة حينها فهو تكلف لا لزوم له.

٦٩- (البرهان وهو قياسُ صحيح..) ١١٨/١٠

والصواب (قياسٌ) بالتنوين فلا وجه لمنعه من الصرف.

٧٠- (ليكون شارحا غير ناقضٍ وجارحٍ، ومفسرا غيرُ معترض..) ١٢٠/١٠

الصواب: غيرَ بالفتح لا الرفع بالضم. لأنه صفة لخبر كان.

٧١- (محفوظًا له عن ظهر الغيب حتى يلامُ في خطئه...) ١٢٠/١٠

الصواب (حتى يُلامَ في خطئه..) بنصب يلام لا برفعه.

٧٢- (وبعضُ الشَّرَاح..) ١٢٠/١٠

والصواب (الشُّراح) بالضم لا الفتح.

٧٣- (وإن لم يَمكِن ذلك..) ١/١٢٠

الصواب: يُمْكِن. بضم الأول لا بفتحه.

٧٤- (ل م ز) ١/١٢٠

الصواب (لمز).

٧٥- (وحَدَسٌ صائب) ١/١٢١

الصواب (حدْس) بالسكون، جاء في المختار: «(الحَدْسُ) (بسكون الدال) الظنّ والتخمين، وبابه (ضَرَبَ)، يقال: هو يَحْدِسُ أي يقول شيئًا برأيه» أي أنَّه يقال: حَدَسْ يحْدِسُ حَدْسًا - كما يقال: ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا. وزاد في الوسيط: «(الحَدْس) (بسكون الدال): إدراك الشيء إدْراكًا مُبَاشِرًا، والفراسة، يقال: قاله بالحَدْس».

٧٦- (كالنصير والعضد والسيد والسعد والجلال) ١/١٢١. علق فريق التحقيق في الهامش: الجلال: يعني جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى ٩١١هـ.

أقول: ليس هذا مراد حاجي خليفة يقينا، وإنما مراده جلال الدين الدواني؛ فقد ذكر أضرابه من علماء المعقول والجلال الدواني أليق بهذا الموضع من السيوطي.

٧٧- (ثم إذا تمَّ لا يخُرج ما صنفه إلى الناس ولا يُدَع عن يده إلا بعد تهذيبه وتنقيحه...) ١/١٢١، قال فريق التحقيق بعد أن رسموا " يدع " هكذا " يُدَع" قالوا في الهامش: هكذا بخطه، ولعله أراد: "يدعه".

أقول: أخطأ فريق التحقيق في تعليقهم ورسمهم للكلمة. والصواب هو أن يُرسم هكذا "يُدَعُّ" بتشديد الآخر، فيكون بمعنى الدفع كقوله تعالى: {فَذَلِكَ الَّذِي يَدُعُّ الْيَتِيمَ} [الماعون: ٢]؛ أي: يدفعه، والمعنى أن على المصنف ألا يدُعُّ الكتاب عن يده أي لا يدفعه عن يده إلى القراء الا بعد تهذيبه وتنقيحه وتحريره... وبهذا يتم المعنى ويستبين خطأ فريق التعليق رسمًا وتعليقًا وفَهمًا.

٧٨- (إن ذاك القديم كان حديثا وسيبقى هذا الحديث قديما) ١/١٢٢، علق المحققون في الهامش: البيتان لأبي عبد الله محمد... بن شرف القيرواني المتوفى سنة ٤٦٠هـ ذكرهما في أول كتابه مسائل الانتقاد ص٥.

أقول: إن البيت الثاني الذي أوردناه والذي ذكره هكذا حاجي خليفة هو ليس عين ما أورده ابن شرف القيرواني وهو:

إن ذاك القديم كان جديدًا... وسيغدو هذا لجديد قديمَا

فكان يجب على فريق التحقيق ألا يطلق القول وأن يوضح ذلك للقارئ.

٧٩- (وقال ابن عبد ربه في العقد: إني رأيت آخر كل طبقة وواضعي كل حكمة ومؤلفي كل أدب أهذب لفظا وأسهل نقة...) ١/١٢٣.

أقول: لم افهم معنى " نقة" التي أثبتها فريق التحقيق، وحين رجعت للعقد الفرد وقفت أنها: " وأسهل بنية".

٨٠- (وكانوا يُسَمَّون المختصين بحمل ذلك ونقله: القراء..)١/١٢٧.

(يسمُّون) بتشديد وضم لا فتح.

٨١- (وصارت العلوم الشرعية كلها مَلَكاتٌ..) ١/١٢٧.

الصواب(مَلَكاتٍ) بالنصب لا الرفع.

٨٢- (فالصنائع الحكم التي تفتقر إلى تصور الجِنان وتمرين البنان) ١/١٢٩.

الصواب(الجنَان) بالفتح لا الكسر.

٨٣- (ثم إن الملكة الحاصلة من المختصرات إذا تمَّ على سداده..) ١/١٣٢.

قالوا في الهامش: هكذا بخطه ولو قال: تمت لكان أحسن.

أقول: بل " تم" هو الأحسن؛ لأنه يريد التعليم في تلك المختصرات، ثم لو كان الأحسن أن يقال تمت، فلماذا لم يقولوا بالأحسنية في تمام العبارة فيقال: إذا تمت على سدادها لا سداده كما هو مرسومك أيضا في المتن ومع ذلك لم يعلقوا عليه بشيء ولا شك أننا أذا غيرنا تم إلى تمت ستكون العبارة هكذا: (إذا تمت على سداده..)، وهنا يبقى التساؤل ضمير الغائب المذكر في سداده على من يعود. ثم نقول ما دام أن النص مقتبس من ابن خلدون فلا اعرف لم لا يستضاء بالنص الأصلي في بيان المعنى المراد والنص الاصلي يثبت اللفظ المذكور فيقول ابن خلدون: (ثم بعد ذلك كله فالملكة الحاصلة من التعليم في تلك المختصرات، إذا تم على سداده، ولم تعقبه آفة؛ فهي ملكة

قاصرة عن الملكات التي تحصل من الموضوعات البسيطة المطولة لكثرة ما يقع في تلك من التكرار والإحالة المفيدين لحصول الملكة التامة).

٨٤- (الإخلاص في مقاساة هذا المُسلك..) ١/١٣٤.

الصواب: المَسلك. بفتح الميم لا بضمِّها كما لا يخفى.

٨٥- (قال ابن عباس رضي الله عنهما إذا ملَّ من الكلام مع المتعلمين: هاتوا دواوين الشعراء) ١/١٣٥، قال فريق التحقيق: لم نقف عنه بهذا اللفظ، وقد نقل عن حاجي خليفة، نقله صاحب كتاب أبجد العلوم.

أقول كلام فريق التحقيق يشعر بأنه لا يوجد في مصادر المتقدمين مع أنه موجود بهذا اللفظ أو قريبا منه كما في تعليم المتعلم طريق التعلم لبرهان الدين الزرنوجي المتوفى سنة ٥٩١هـ وفيه: وكان ابن عباس رضى الله عنه إذا ملَّ من الكلام يقول: هاتوا ديوان الشعراء.

٨٦- (ومن توقيره توقيرِ أولادِهِ ومتعلقاتهِ..) ١/١٣٦.

الصواب (ومن توقيرِه توقيرُ) بالضم لا الكسر.

٨٧- (بل يجبُ أن يأخذ من كُلِّ حظًّا..) ١/١٣٧.

الصواب (من كُلٍّ) بتنوين العوض عن المفرد لا بكسره.

٨٨- (ولا يكن ممن يذم العلم ويعدوه لجهله...) ١/١٣٧.

هكذا رسمها فريق التحقيق "يعدوه" ولا أعرف لها معنى غير يعاديه.

٨٩- (مع أن بعضا منه فرض كفاية والبعضُ مباح..) ١/١٣٧.

الصواب: "والبعض" بالفتح لا الضمِّ.

٩٠- (فإن لكلِّ يومٍ مشاغلُ)، ١/١٣٨.

الصواب (مشاغلَ) بالفتح لا الضمِّ، لأنه اسم إن.

٩١- (وأكثروا من التفاريع والمسائل بما أخرجها عن كونها آلة وصَّيرها مقصودة بذاتها..) ١/١٤٠، قال فريق التحقيق: هكذا بخط المصنف، ولو قال " وصيروها" لكان أحسن.

أقول: أخطأ فريق التحقيق مجددا، فالحديث هنا عن التفاريع والمسائل لا عن المتأخرين، لذا ناسب صيرها بدلالة ما قبلها فتأمل النص على النحو الاتي: "بما أخرجها

وصيَّرها" فيكون المعنى أن المتأخرين أكثروا من التفاريع والمسائل حتى خرجت عن كونها آلة، وصارت مقصودة بذاتها.

٩٢- (وأكثروا من التفاريع والمسائل بما أخرجها عن كونها آلة وصَّيرها مقصودة بذاتها، فيكون ذلك لغوًا ومضرًّا بالمتعلمين لاهتمامهم بالمقصود أكثر من هذه الالات..)، ١/١٤٠، وعلق فريق التحقيق في الهامش: هكذا بخط المؤلف فكأنه أراد القول: " لاهتمامهم بهذه الآلات أكثر من المقصود".

أقول: أخطأ فريق التحقيق مرة أخرى... إذ لم يرد المصنف سوى ما ذكره أما نقيض كلامه الذي يذكره فريق التحقيق حين قالوا كأنه أراد القول بذلك...، فقولٌ غيرُ صحيح، والسَّبب في ذلك أنَّ حاجي خليفة يتكلم عن المتأخرين وكيف صارت وآلت المسائل في عصرهم إلى مقاصد، وخرجت عن كونها آلات، لذا فحاجي خليفة كلامه صحيح ودقيق حين قال لاهتمامهم بالمقصود... فهي صارت مقاصد عند المتأخرين، وإن كانت في نفس الأمر وحقيقته آلات.

٩٣- (فيقسُو قلبَه..)،١/١٤٣.

الصواب (قلبُه) بالضم لا غير.

٩٤- (ولا يجيب متعنِّتًا في سؤاله، ولا ما لا يُلْقِى عليه من الأغلوطات..) ٠١/١٤٣

الصواب (ولا ما لا يُلْقَى عليه...)

٩٥- (فمن قدَر على كسب الحلال الطيب..) ٠١/١٤٤

الصواب (قدِر) من باب فرِح يفرَح.

٩٦- (وإن قَدَرَ عليه لكن بالتعب...) ٠١/١٤٤

الصواب (قدِرَ) بالكسر من باب فرِح يفرَح

٩٧- (ومنها: أن تكون نيتُه صالحةٌ...) ٠١/١٤٥

الصواب (صالحةً) بتنوين الفتح لا غير.

٩٨- (حتى يصير إلحاقُ العوارض بتلك الحقيقة مَلَكةٌ له..)،١/١٤٦،

والصواب (ملكةً) بتنوين الفتح لا غير.

٩٩- (فيَحْصُل بذلك زيادةَ عقلٍ، ومزيدَ فطنةٍ...)، ٠١/١٤٨

والصواب(زيادةُ عقلٍ، ومزيدُ فطنة).

١٠٠- (ويعبر عنها بعلم اليقين الذي يخصه الصوفية أولوا الكرامات..) ١٤٨/١.

اعتيد في الرسم حذف ألف جمع المذكر السالم والملحق به فيقال: (أولو الكرامات) لا (أولوا).

١٠١- (ذكر إحراق الكتب وإعدامُها)، ١٤٨/١.

الصواب و(إعدامِها) بالكسر عطفا على إحراق.

١٠٢- (نخطر بقلبه يوما خاطرٌ من قبل الحقّ..) ١٤٩/١.

الصواب (من قبل الحقِّ) بالكسر لا النصب.

١٠٣- (ولا يأمن من أن يخطرَ بباله الرُّجوعَ إليه، ويختلجُ في صدره...)، ١٥٠/١

والصواب (الرجوعُ) بالضم لا غير، (ويختلجَ) بالنصب عطفا على يخطر.

١٠٤- (واعلم أن السعادة الأبدية لا تتم إلا بالعلم والعمل، ولا يعتدَّ بواحد منهما بدون الآخر..). ١٥٠/١.

والصواب (ولا يعتدُّ) بالضم لا غير.

١٠٥- (وأما اختلال المزاج فإنَّ وقع فيقبل العلاج).. ١/١٥١

والصواب (فإنْ) حرف شرط جازم لا حرف توكيد مشبه بالفعل.

١٠٦- (ومثلوا بطائفتين تنازعتا في المباهاة والافتخار بصنعة النقش والتصوير... فتكلف أحديهما في صنعتهم واشتغل الأخرى بالتصقيل..) ١٥١/١، قال المحققون (أحديهما) هكذا بخط المؤلف ولو قال: "أحدهما" كان أحسن، وكذا نقله القنوجي في أبجد العلوم ص١٤٢.

ثم قالوا (الأخرى) هكذا بخط المؤلف، ولو قال: "الآخر" كان أجود، وكذا نقله عنه القنوجي في أبجد العلوم، ص١٤٢.

أقول: الأصوب والأحسن هو ما رسمه حاجي خليفة ولا حاجة إلى التحل الهزيل الذي جوده وحسنه فريق التحقيق؛ فكلام حاجي خليفة متسق من حيث اللغة والرسم؛ فهو يتكلم عن طائفتين، وهما مؤنثتان تأنيثا مجازيا، فناسب أن يذكر(احديهما) و(الأخرى)

أما تذكير الفعل معهما فهو سائغ وجائز لغة، والقاعدة تقول إن كان الفاعل مؤنثًا تأنيثًا مجازيًّا جاز تذكير الفعل وتأنيثه؛ فيقال: طلعت الشمس، وطلع الشمس، وقد

جاء في التنزيل نظائر كثيرة كقوله تعالى: {فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ} [الأعراف: ٣٠]، {فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ} [النحل: ٣٦].

أمَّا لماذا رسمت (احديهما) بهذه الصورة؟، فأقول: لقد رسمها فريق التحقيق ابتداء بهذا الرسم: (أحَدَيهما)، وهو رسم خاطئ، وفعل قبيح حين شكّلُوها هكذا فاحتاجوا إلى تحسين وجه آخر في رسمها، وكان ينبغي ألا يعبثوا برسم الكلمة أولًا، ثم يحاولوا إيجاد ما يبرر عبثهم، وهذه الكلمة بهذه الصورة (احديهما) مذهب إملائي قديم يعمد إلى كتابة (إحدى) بصورة الياء من غير نقط عند اتصالها بالضمير، وربما يضعون لها النقط هكذا (إحديهما)، ولكنها تنطق بالألف.

علمًا أن هذه هي طريقة الرسم العثماني للمصحف ولا أعرف كيف غاب عن فريق التحقيق الأفذاذ هذا الصنيع، وأخذ به بعض العلماء، قال ابن ولاد في "المقصور والممدود": (فإن أضفت شيئًا من هذا إلى مضمر كتبته كله بالألف، كقولك: مغزاك ومدعاك ومغزاه ومدعاه ومرماه ورحاه ورحاهما ورحانا. وقد كتبوا حرفا منه بالياء في الإضافة، وهو إحديهما والوجه ما ذكرنا).

والعلة في كتابتها بصورة الياء مع المضمر مراعاة وجه الإمالة، وأشار إلى ذلك ابن جني في سرِّ الصناعة (١/٥٠)، قال أبو جعفر النحاس في عمدة الكتاب ص١٩٨، وهو يخطِّي هذا الرسم في إحدى: " اصطلحوا على أن كتبوا (إحديهما) بالياء وهذا خطأ فاحش).

ومهما يكن فما دام أن في المسألة وجها يجوز ذلك واشتهر الرسم العثماني به فلا وجه لتحسين غير فعل المصنف رحمه الله تعالى، لذا كان على المحققين الأفذاذ ألا يتقحموا هذه المسألة إلا بدراية تامة لا بتعليق سمج هزيل.

١٠٧- وقد يقال إن قد سبق أن العلوم مع كثرتها... وتسمى حكمية إن جرى الباحث على مقتضى عقله، وشرعية إن بُحِث على قانون الإسلام..) ١/١٥٢.

والصواب: (إن بَحَثَ) بفتح وبناء للمعلوم لا بالبناء للمجهول، ليتسق مع السياق..(إن جرى الباحث... إن بحث.. أي الباحث).

١٠٨- (أن لا يَرشُدُهم ماهرٌ..)، ١/١٥٢.

الصواب: (يُرشِدَهم) بضم أولّه لا فتحه، وكسر الشين لا ضمه، ونصب الدال لا رفعه.

١٠٩- (وإما أن يُساعِدُهم التقدير) ١/١٥٢.

الصواب: (أن يُساعِدَهم) بنصب الفعل لا برفعه. وهو واضحٌ، كيف يخفى!

١١٠- (فعليه تقديمُ طريقةَ النَّظر..)،١/١٥٢.

الصواب: " طريقةِ" بالكسر لا النصب وهو خطأ عجيب.

١١١- (التي أكثرها مباحثُ الألفاظ وموادِّها..)١/١٥٣.

والصواب: " وموادُّها" بالرفع لا الجرّ.

١١٢- (وإذا كانت الملكة في الدلالة راسخةٌ) ١/١٥٣.

والصواب" راسخةً" بتنوين الفتح لا الضم.

١١٣- (فإن اسمَ كلَّ علمٍ)، ١/١٥٧.

والصواب " اسمَ كلِّ علم" بكسر "كل" مضاف إليه.

١١٤- (ولزمه أولا العلمَ بأنواع العلوم.. ثم العلمَ بأصناف الكتب..)، ١/١٥٨.

والصواب: "العلمُ" بالضم لا الفتح في الموضعين.

١١٥- (الإبانة في معرفة الأمانة للشيخ محمد بن محمد الفارسكوري الحنفي الإمام بالجامع الغوري) ١/١٥٩. علق فريق التحقيق: ونظن أباه هو شمس الدين محمد الفارسكوري الحنفي المصري إمام المدرسة الغورية المتوفى سنة ٩٤٧. والمترجم في الكوكب السائرة.

أقول: بحسب ما وقفت عليه من ترجمة لهذه الشخصية وجدت أنَّه هو الملقب بشمس الدين وهو نفسه الإمام بالجامع الغوري.. أمَّا أن وفاته سنة ٩٤٧ هـ فقد ذكره صاحب الكواكب السائرة وذكر عين الترجمة التي ذكرها صاحب كشف الظنون وصاحب الترجمة ليس له تاريخ وفاة غير أنَّ الأكيد هو بعد ٩٦٤هـ حين تحقيق معاني الآية الشريفة. وإن كانت الأمور بالظنون فنظن أن نسخة صاحب الكواكب السائرة صار فيها تصحيف من ٩٧٤ إلى ٩٤٧. وهذا هو الذي يجمع الاقوال؛ فالمترجم هو عينه في جميع المصادر اسما ولقبا ونسبة..

كما لا يفوتني أن أشير إلى خطأ في كلام فريق التحقيق وهو " الكوكب السائرة" وإنَّما هو " الكواكب السائرة".

ونشير هنا إلى أن فريق التحقيق قد ذكروا أنَّ صاحب الترجمة ذكره إسماعيل باشا البغدادي في هدية العارفين٢/٢٤٦، أن سنة وفاة الفارسكوري سنة أربع وستين وتسع مئة فقالوا: ولم يصب. ولا اعرف موجب عدم اصابته عندهم فإن كان ما ذكروه اعتمادا على ما أورده حاجي خليفة من أن قدومه كان في هذه السنة وتأليفه الرسالة فهذا لا يمنع من أنه قدم القسطنطينية في هذه السنة وألف رسالته وتوفي في السنة نفسها، فلا يوجد مانع عقلي من قبول ذلك، وإذا كان عندهم مرجح آخر فليظهروه ويثبتوه في تعليقهم.

١١٦- (إتحاف الأخِصَّا بفضائل المسجد الأقصى)... للشيخ المحقق كمال الدين محمد بن محمد بن أبي شريف الشافعي المصري. ١/١٧١.

أقول: لم يحرر فريق التحقيق نسبة الكتاب لهذه الشخصية علمًا أن الكتاب مطبوع ومكتوب على طرَّته أنه من تصنيف أبي عبد الله محمد شهاب الدين أحمد بن علي بن عبد الخالق المنهاجي شمس الدين السيوطي المتوفى(٨٨٠هـ) وقد حرر محققه الدكتور أحمد رمضان أحمد نسبة الكتاب لهذه الشخصية، وقال: (وقد أجمعت الفهارس والمعاجم للكتب المطبوعة وكتب التراجم فيما عدا كشف الظنون على أن مؤلف

كتاب (إتحاف الأخصا بفضائل المسجد الأقصا) هو محمد بن احمد بن علي عبد الخالق الشمسي السيوطي ثم القاهري الشافعي المنهاجي)ص١٧٠.

١١٧- (رسالة لشمس الدين محمد بن يوسف الشهير بابن الحنبلي)، ١/٢٠٣، قال فريق التحقيق: "شمس الدين" هكذا بخط المؤلف وكذا جاء في سلم الوصول (٣٧٣٨) وإن غير، وهو خطأ: صوابه رضي الدين كما في مصادر ترجمته.

أقول: نعم رضي الدين هو اللقب المشهور، غير أن من المصادر ما خالف ذلك، فذكر شهاب الخفاجي في كتابيه "خبايا الزوايا" و"ريحانة الألبا" أن له لقباً آخر: وهو شمس الدين، فلا يكون خطأً كما يرى فريق التحقيق.